

الجمهورية التونسية
مجلس تنازع الإختصاص

القضية 148/ د

تاريخ القرار : 2005/ 12/ 13

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 2005/164 المرفوعة من الأستاذ
بديع بن مبروك المحامي نيابة عن المدعو نورالدين مشيشة ضد الشركة
الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في شخص ممثلها القانوني نائبها الأستاذ
فيصل خديرة .

وبعد الإطلاع على الحكم الوقتي الصادر فيها عن محكمة ناحية حمام
الأنف في 10 نوفمبر 2005 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة
الملف على مجلس التنازع للبت في مسألة الإختصاص .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المطروقة بالملف .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص بتاريخ 03
ديسمبر 2005 والمتعلق بتعيين السيد الحبيب جاء بالله عضوا مقررا لتهيئة
القضية وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المتضمن ملحوظاته بشأن القضية

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص .

وبعد المناوذة القانونية صرح بما يلي :

من الوجهة الواقعية :

حيث يبرز من أوراق القضية المعروضة على نظر المجلس قيام المدعو نورالدين حشيشة أمام محكمة ناحية حمام الأنف عن طريق محاميه الأستاذ بديع بن مبروك عارضا أنه يملك قطعة أرض مقسمة إلى مقاسم صالحة للبناء بمنطقة حمام الأنف موضوع الرسم العقاري عدد 13239 بن عروس و 5041 بن عروس وقد فوجئ بوضع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يدها على جزء من هذه المقاسم بمساحة جمالية قدرها 1088 م م فعبر عن استعداده لتسوية الأمر معها ودياً بمطالبتها بإبرام بيع معها بشأن المساحة المذكورة مقابل أن تبذل هي الثمن المناسب فأكرته في ذلك تماماً مما اضطره إلى استصدار إذن من القضاء لتسمية ثلاث خبراء في الشؤون العقارية وفي قيس الأراضي مهدت إليهم مهمة معاينة الشخبه القائم من المدعى عليها وصورته ومداه ومساحته والقيمة العادلة التعويضية للمتر المربع بالمكان وتم ضبطها بما قدره ستة وأربعون الفا وسبعمائة وستة وثلاثون ديناراً غير أن المدعى عليها تجاهلت الأمر مما حدا به إلى رفع الأمر إلى القضاء طالبا إلزامها بكفء شخبها وعند الإقتضاء النظر في تسمية خبير للتثبت من أوجه الشخب وطرق رفعه وتكاليف ذلك ثم الحكم وفق نتيجة الإختبار وحمل المصاريف القانونية عليها ومعها أجره الإختبار و500 د أتعاب تقاض وأجرة محاماة .

وحيث قيّدت القضية بدفاتر المحكمة المتعمّدة تحت عدد 2005/164 وتتابع نشرها بعدة جلسات وقدم نائب الجهة المدّعي عليها مذكرة تمسك فيها بعدم إختصاص المحكمة العدليّة بالنظر الحكمي في الدعوى لإنعقاد ذلك للمحكمة الإداريّة منذ صدور القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلّق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدليّة والمحكمة الإداريّة والقانون المتعلّق بالمحكمة الإداريّة وكذلك بالنظر إلى الإتفاق الحاصل بين الفقه والقضاء حول الطبيعة القانونيّة للشركة المطلوبة .

وحيث إزاء تمسك الجهة المطلوبة بما سبق أصدرت المحكمة المتعمّدة بتاريخ 10 نوفمبر 2005 حكماً وقتياً يقضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس التنازع للبتّ في مسألة الإختصاص .

من الوجوه الضلّيّة :

حيث تندرج الإحالة الماثلة في إطار الفصل السابع من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلّق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدليّة والمحكمة الإداريّة وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص .

وحيث ينصّ الفصل المذكور على أنّه " يمكن للمكّلف العام بنزاعات الدولة وللجماعات المحليّة والمنشآت العموميّة ، في القضية التي يكونون فيها طرفاً ، أن يدفعوا في مذكرة مستقلة ومعلّلة بعدم إختصاص إحدى المحاكم العدليّة للنظر في هذه القضية ، إستناداً إلى رجوع النظر فيها إلى المحكمة الإداريّة .

وتقدّم المذكرة بعد اطلاع الأطراف الأخرى عليها ولا تقبل بعد حيز
القضية للمفاوضة " .

وحيث لم يتبين بالرجوع إلى مظهرات الملف ما يفيد إطلاق البصة
المدّعية على المذكرة المتضمنة طلب إحالة النزاع المائل على مجلس تنازع
الإختصاص الأمر الذي يجعلها غير مستوفية لإحدى شروطها الشكلية وحرية
بعدم القبول من هذه الناحية .

ولمذاه الأسباب

قرّر المجلس عدم قبول الإحالة .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 2005 عن
مجلس تنازع الإختصاص المتركّب من رئيسه السيّد عبد الحكيم بوراوي
الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية وعضوية السيّدتين نجاح مهذب وسريّة
الجازي و السّادة محمّد الفخفاخ ومحمّد القلسي ومحمّد فوزي بن حمّاد
والحبيب جاء بالله بحضور كاتبة الجلسة السيّدة صباح فرحات اسماعيل .

كاتبة الجلسة

صباح فرحات اسماعيل

العضو المقرّر

إبراهيم جاء بالله

الرئيس

عبد الحكيم بوراوي